جمهورية مصر العربية

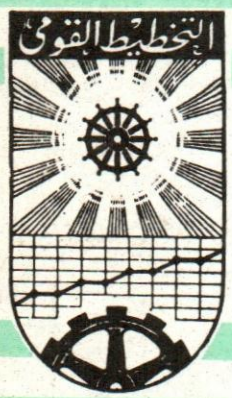

معهد التخطيط القومى

مذكره خارجية رقم(١٥٢٣)

إنتاج وتجارة القمح في العالم والأقطار الاسلامية

اعداد

دكتور/ بركات أحمد الفرّا

ابريل ١٩٩١

فهـــرس المحتويـــــات

- مقدمـــــة
١ ـ التعاون الأقتصادي بين الاقطار الاسلاميـة
٢ ـ إنتاج القمح في العالم وفي العالم الاسلامي
٣ ـ تجارة القمح الدولية ونصيب العالم الأسلامي منها
٤ ـ علاقة واردات العالم الاسلامي من القمح بالانتاج المحلي
٥ ـ الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة القمحية في الأقطار الاسلامية
٦ ـ نتائـــج وتوصيات
٧ ـ المراجـــع

مقدمـــــه

تبلغ رقعة العالم الاسلامي الجغرافية (مياه ويابسه) حسب بيانات عام ١٩٨٨ حوالي ٢٨٨١٥٩٤ الف هكتار تتوزع بين قارتي آسيا وافريقيه حيث ١٠٩٨٨٢٥ الف هكتار في آسيا و١٧٨٢٧٦٩ الف هكتار في قارة افريقيه ، وتشكل رقعة العالم الاسلامي الجغرافية ٥ر٢١٪ من جملة رقعة العالم الجغرافية، هذه الاراضي الشاسعة منها اراضي زراعية حوالي ٢٠٥٣٥٩ ألف هكتار يوجد في قارة آسيا ١٠٦٤٣٨ الف هكتار وفي قارة افريقية ٩٨٩٢١ الف هكتار. وتشكل في مجموعها حوالي ٩ر١٤٪ من جملة الاراضي الزراعية في العالم.

يعيش علي اراضي المسلمين حوالي ٩٤٠٥١٨ الف مسلم يتوزعون ٦٢٢٧٣٥ الف مسلم في قارة آسيا و٣١٧٧٨٣ الف مسلم في قارة افريقيه ، ويمثل المسلمون ١ر١٨٪ من جملة العالم (١). هذا بخلاف المسلمين الذين يوجدون في دول اخري مثل الهند وروسيا والبانيا والفلبين والدول الاوربية وامريكا .

وعلي الرغم من الحجم الهائل للاراضي الزراعية في البلدان الاسلامية، الا أن هذه الاراضي عاجزه عن إنتاج احتياجات المسلمين من أهم السلع الغذائية وهي القمح ، التي تشكل غذاء الأنسان الرئيسي، والتي ايضا اصبحت سلعة استراتيجية تحمل ابعاداً ثلاثة إقتصادية وسياسية وعسكرية . فالاقطار التي تهمين علي تصدير القمح خمسة هي امريكا وكندا واستراليا وفرنسا والارجنتين، حيث في مجموعها تهمين علي ٨ر٨٢٪ من اجمالي صادرات القمح العالمية (٢) ، وبالتالي فهي تتحكم في اسعار التصدير وفي مسار التصدير.

---

(١) F.A.O. Production Year Boolc Vol. 43. 1989.

(٢) كمتوسط للفتره ٨٥ ـ ١٩٨٧.

ولقد زاد الأمر خطوره في السنوات القليلة الماضية وسيزيد في المستقبل ، نظـراً للجفاف الذي اصاب العالم وبالتالي الخوف من انخفاض المعروض من هذه السلعة ومن ثـم التحكم والسيطره في اقوات المسلمين من قبل الدول المهيمنة علي تجارة القمح الدولية.

ايضاً فان الدول الاسلامية وهي في غالبيتها العظمي دول ناميه وفقيره ولاتوجـد لديها موارد للحصول علي العملات الصعبه، ستضطر الي انفاق جزء هام من مواردها علـي توريد القمح للمسلمين مما يفقدها جزء هام من دخلها القومي حيث سيتسرب للخـارج، وسيشكل ايضاً عبئاً علي موازين المدفوعات ويعرقل عمليات التنمية ويضطرها الي مزيد من القروض ودفع فوائد باهظة عليها، وربما الخضوع الي ارادة الدولة العظمي الواحـدة في بعض الاحيان .

من هنا فقد تم اختيار موضوع هذا البحث وهو تجارة القمح الدولية وموقف الأقطار الاسلامية التي يطالبها القرآن والسنه بالتعاون والجد والاجتهاد من أجل تنمية المجتمـع وتطوره وتوفير كافة احتياجاته وتحقيق الرفاهية له .

وكمدخل للموضوع فقد تم بيان التعاون الأقتصادي وضروراته ومبرراته وفوائـده ثم الانتقال الي اطلاله علي إنتاج القمح للتعرف علي مناطق زراعته ووضع الدول الاسلاميـة في هذا الشأن ، ثم الحديث عن تجارة القمح الدولية وموقف الاقطار الاسلامية وبيـان الهيمنة علي الصادرات والهيمنة علي الواردات وكيف يمكن للاقطار الاسلامية الاستفـادة من هذا الوضع إذا ماتعاونوا فيما بينهم، ايضاً حاولنا توضيح حجم الفائده التي تعود علي الـدول المصدره وحجم الضرر الواقع علي الدول المستورده وفي مقدمتها الاقطار الاسلامية .

ولنخرج في النهاية ببعض النتائج التي نسأل الله ان تكون مفيده لامتنا الاسلاميـة وتحفزها للاسراع في التكامل الاقتصادي فيما بينها .

ونظراً لتعذر الحصول علي مراجع للاقطار الاسلامية ، فقد تم الاعتماد بشكل مباشر علي مطبوعات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة .

والله الموفق وهو المستعان .

الباحث

١ - التعاون الاقتصادي بين الاقطار الاسلامية

ينطلق الاسلام في تعامله مع انشطة الحياه المختلفة فيما يخص المسلمين، من أن المسلمين امه واحده لاتتجزأ. وإن هذه امتكم امه واحده وأنا ربكم فاتقون (المؤمنون/٥٢) كما ان المسلمين في تعاونهم وتعاضدهم كالبنيان والواحد يشد بعضه بعضاً والمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً.

والاسلام حث علي التنمية الاقتصادية التي تهدف الي تحقيق رفاهية المجتمع ككل وحارب تفشي الفقر ولعنه ، كما حارب كل أنواع واصناف الغش و الاحتكار والمغالاه في الأسعار.

١ - ١ - الفقر ونبذ الاسلام له ، (١) حارب الاسلام الفقر وحث علي العمل الجاد والسعي من أجل الكسب الحلال ، حيث قال الله تعالي - في سورة الملك ، هو الذي جعل لكم الارض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور (١٥) . وفي سورة الحديد ، وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس (٢٥) . كما ان رسول الله صلي الله عليه وسلم طالب المسلمين بالسعي وراء الرزق والكسب الحلال والكد والعرق من أجل ذلك وحارب الفقر، حيث قال ، كاد الفقر يكون كفراً وقال ايضا اللهم اني اعوذ بك من الفقر في ابلغ صوره. ولن يكون تحقيق ذلك إلا ببذل الجهود المشتركة بين المسلمين وتعاونهم وتعاطفهم الشامل .

١ - ٢ - التنمية الاقتصادية في الاسلام . اهتم الاسلام بحال المسلمين واحوالهم، وطالبهم باستغلال الموارد التي منحها إياهم الله، من ارض وما علي ظهرها وما في باطنها من معادن

---

(١) محمد الشحات الجندي ، دكتور، قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقه الاسلامي ، دار النهضة - القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ٦١ - ٦٤.

وخلافه وبالتجارة بالحلال وباستثمار المال بعيداً عن الربا وشبهاته، وحدد الأسس التي تقوم عليها التنمية بثلاثة ،(١)

١ ـ السلم والأمن ٢ ـ التعاون وتحقيق المصلحة ٣ ـ العدالة والاخلاق .

وهي اسس إنسانية لاتكون إلا في مجتمع مسلم، فالتنمية من أجل تحقيق الأمن والسلم في الدولة الاسلامية، وعلي اساس من التعاون بين المسلمين بما يحقق مصالحهم، وكذلك بما يحقق العدالة في توزيع الدخول والثروات وبذل الجهود،وبمعيار اخلاقي فالاخلاق قضية إساسية وهي احد صفات رسولنا الكريم، عندما قال له المولي عز وجل ، وإنك لعلي خلق عظيم (القلم / ٤).

١ ـ ٣ ـ الاستثمار . لايمكن ان تتحقق التنمية الا بتوفر رؤوس الأموال واستثمارها في المشروعات الانتاجية والخدمية ، وحدد الاسلام أسس الاستثمار وضوابطه بصوره محكمه تتمشي مع عقيدة الاسلام علي النحو الآتي(٢)

١ ـ منع الاستثمار عن طريق الربا.

٢ ـ منع الاستثمار عن طريق الاحتكار.

٣ ـ منع الاستثمار بطريق التواطوء

٤ ـ منع الاستثمار بطريق المقامره.

وبالنظر الي هذه الأسس والضوابط نجدها تتمشي مع عقيدة الاسلام، ولايمكن ان تتوفر إلا في الدولة الاسلامية. فالربا محرم شرعا لما له من مضار اجتماعية واقتصادية، كذلك فالاحتكار صوره بشعه للاستغلال وجني الارباح علي حساب ارزاق العباد، كما ان التواطوء

---

(١) محمد الجندي، قواعد التنمية الاقتصادية ، ص ١٢.

(٢) شوقي عبده الساهي، دكتور، المال وطرق استثماره في الاسلام ، مطبعة حسان، الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٨٥، ص ص ١٢١ ـ ١٨١ .

والرشاوي والجري وراء الكسب غير المشروع يضر بالمجتمع وبالدين، والاسلام لم يقر المقامرة لما لها من مساوئ وعيوب خطيره على الناس.

لكن الاسلام حدد المجالات المشروعة للاستثمار في ضوء القرآن والسنه وبما يحقق مصلحة المجتمع الاسلامي ككل ، لذا فالمجالات المشروعة للاستثمار هي : (١)

١ - ان يباشر صاحب المال استثمار امواله بنفسه

٢ - استثمار الاموال بواسطة الغير وفق قوانين الشريعة

٣ - تدخل الدولة لتوجيه وترشيد الاستثمار بما يكبح جماحه وبما يحقق مصلحة المجتمع العليا.

٤ - تدخل الدولة في تخطيط مجالات الاستثمار بما يحقق أهداف المجتمع وتحقيق أكبر عائد على أموال المسلمين.

فهذه أسس شرعها الاسلام في استثمار رأس المال ومجالاته في الزراعة والصناعة والتجارة وخلافه بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق العدل والرفاهية للمسلمين في آن واحد، وتكفل المحافظة على أموالهم وعدم تبديدها ، فهي اموال استخلفهم الله فيها وسيحاسبهم عليها ، ومن هنا يأتي دور الدولة كراعية ومسئولة عن المجتمع امام الله .

١٠ - ٤ - التجاره . أباح الاسلام حرية التجارة في حدود الشرع. وحث عليها ووضع ضوابط ونظم لها. فقد روي معاذ بن جبل عن رسول الله صلي الله عليه وسلم انه قال . (٢) ان اطيب الكسب ، كسب التجار ، الذين إذا حدثوا لم يكذبوا وإذا ائتمنوا لم يخونوا وإذا اشتروا لم يذموا، وإذا باعوا لم يمدحوا، وإذا كان عليهم لم يمطلوا ، وإذا كان لهم لم يعسروا.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٥.

(٢) التنمية الاقتصادية - مرجع سابق .

فهذا الحديث حث علي التجارة وحدد أسسها وضوابطها بشكل واضح وبين. وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، جاء أهل منبج (وراء البحر) لتوريد سلع للمسلمين مقابل عموله تجارية ووافق لهم (١). واشار الامام ابن تيميه الي انه في عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم كانت تجلب الملابس من مصر واليمن والشام الي الحجاز وقبل ان تُسلم تلك الدول (٢).

وفي عهد عمر رضي الله عنه وُضع النظام الجمركي الذي يقضي بأخذ العشر كرسوم جمركية.

أما الأسس التي تقوم عليها التجاره في الاسلام فهي اربع (٣).

١ - التكامل الاقتصادي داخل العالم الاسلامي

٢ - التبادل التجاري وتبادل المنافع الاقتصادية والعلمية المختلفة مع كافة الدول علي أساس المعاملة بالمثل وفي حدود المباح شرعاً

٣ - حرية الافراد في التبادل التجاري الخارجي في اطار مصلحة المجتمع وهذا يتطلب مراقبة الدولة

٤ - الالتزام بقواعد الاسلام في التبادل التجاري من سيادة الثقه والصدق

أي ان الأصل في التبادل التجاري هو بين الدول الاسلامية حتي تكون هي المستفيدة فالتجارة لها أثارها الايجابية علي التنمية الاقتصادية، كما ان تحديدها في ما ينفع الناس ومالا يضرهم شرطاً اساسياً في الاسلام، كذلك فإن باب الاجتهاد للفرد مباح ومفتوح ليظهر جهده وقدراته ولكن علي الفرد ان يراعي مصلحة المجتمع في تجارته، ولضمان ذلك علي

---

(١) التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق

(٢) الامام تقي الدين احمد بن تيميه - الحسبه ومسئولية الحكومة الاسلامية ٧٢٨ هـ - تحقيق صلاح عزام. مطبوعات الشعب - القاهرة

(٣) محمد عبدالمنعم عفر، دكتور، السياسات الاقتصادية في الاسلام . الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ١٩٨٠ ، ص ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

الدولة الاسلامية مراقبة هذا الأمر ومنع أي انحراف وكذلك يجب ان تكون التجارة قائمة علي مبدأي الثقة والصدق بعيداً عن الغش والخداع والكذب ، حتي لايقع ضرراً علي العباد.

١ - د التكامل الاقتصادي داخل العالم الاسلامي . سبق القول ان الاسلام يتعامل مع الدول الاسلامية علي انهم دولة واحده ومجتمع واحد، فهم سواسيه امام الله ولافرق بين عجمي أوعربي ولا أبيض ولا أسود الا بالتقوي وصالح العمل، ولكن الوضع القائم حالياً جعل العالم الاسلامي اقطاراً متباعده وحجم التعاون بينها محدود، وكلها اقطار ناميه تعاني من التخلف والفقر والغبن الاجتماعي وسوء توزيع الدخول والثروات - وتلعب الدول الاستعمارية دورها في الابقاء علي حال المسلمين علي ماهو عليه حتي تبقي كل مواردها وامكاناتها مباحه لها، ينهب الثروات ، ويعيدها بضاعة لهم ويدفعون ثمنها من جديد ليستفيد المجتمعات الاوربية والأمريكية ويحُرم ابناء المسلمين .

والنظرة الموضوعية للاقطار الاسلامية نجد أنها تشكل في مجموعها دولة اسلامية وهبها الله كافة الموارد والامكانات اللازمة للتقدم والرقي والازدهار، ولبناء اقتصاد عملاق يتحدي كافة التكتلات الاقتصادية القائمة. فرأس المال موجود بوفره في الاقطار الاسلامية النفطية، والموارد الارضية الزراعية موجوده بوفره في دول مثل السودان والمغرب العربي وتركيا وايران والباكستان وكذلك العمالة حيث توجد في اندونيسيا والباكستان وبنغلاديش وايران وتركيا ومصر وغيرهم .

ويقوم التكامل في الاسلام علي اساسيين هما:(١)

١ - الاسلام يفرض التعاون والاتحاد بين المسلمين كافة.

٢ - حرية تنقل عناصر الانتاج من عمل ورأس مال وسلع بين الدول الاسلامية دون قيود جمركية.

---

(١) السياسات الاقتصادية في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

وهذين الاساسين أتيا من الآية القرآنية ، هذه أمتكم أُمه واحده وانا ربكم فاتقون (المؤمنون /٥٢) وحديث رسول الله صلي الله عليه وسلم، المسلم اخو المسلم لايظلمه ولايسلمه (رواه البخاري)

وإذا تحقق ذلك . فستكون الفوائد الاقتصادية جامعة وكبيره للمسلمين حيث سيتمكن المسلمين من :

١ - اعادة استغلال الموارد علي اساس التخصص وتقسيم العمل ومايؤديه من ارتفاع في الانتاجية الحديه للموارد.

٢ - الاستفادة من السوق كبيرة الحجم والتي هي ضرورية واساسية لقيام صناعات ضخمة.

٣ - الاستفادة من وفورات النطاق الواسع (اقتصاديات الحجم)

٤ - التنمية الاقتصادية المتتابعة ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

٥ - الاستفادة من التجارة الخارجية بين الأقطار الاسلامية .

٦ - الاستفادة من الاستثمار داخل الاقطار الاسلامية .

٧ - قوة العالم الاسلامي كقوه اقتصادية كبيره لاتستغل من قبل الدول الأخري .

وجدير بالذكر ان التكامل الاقتصادي لايمكن تحقيقه دفعه واحده بل يتدرج في تحقيقه حسب مراحل تتناسب مع الوضع القائم لاقتصاديات الاقطار الاسلامية .

١ - ٦ - السوق الاسلامية المشتركة . تعتبر السوق المشتركة مرحله متقدمه من مراحل التكامل الاقتصادي ، حيث مراحل التكامل الاقتصادي هي : (١)

١ - منطقة التجاره الحره وفيها توجد التعريفات الجمركية بين الاقطار الاعضاء .

٢ - الاتحاد الجمركي ، وفيه بالاضافة الي توحيد التعريفة الجمركية للاقطار الاعضاء يتم توحيد التعريفة الجمركية قبل الاقطار غير الاعضاء.

---

(١) بيلا بالسا، نظرية التكامل الاقتصادي - مترجمة.

٣ - السوق المشتركة ، وفيها بالاضافة الي ما سبق ، حرية تنقل عوامل الأنتاج من رأس مال وعمل، بما يكفل اعادة توزيعها وفق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وكفاءة رأس المال المستثمر .

٤ - الاتحاد الاقتصادي ، وهو بالاضافة الي ماسبق يتم فيه توحيد السياسات المالية والضريبية والنقدية.

٥ - الوحده الاقتصادية التامه، وهي التي تؤدي الي الوحدة السياسية في النهاية .

وقد تضاف مرحلة اولية هي مرحلة المشروعات المشتركة ، وهي ربما قائمة الآن بين بعض الاقطار الاسلامية .

ومزايا السوق الاسلامية المشتركة كثيرة ومتعدده، ولعل اهمها الاستفادة من إقتصاديات السوق كبيره الحجم، والاستغلال الأمثل للموارد واعادة توطينها بما يخدم مصلحة الجميع ، واتاحة الفرص لقيام صناعات عملاقه، وتقوية القوة التفاوضية للاقطار الاسلامية مقابل الدول الأخري خاصة ، ونحن نري الآن التكتلات الاقتصادية العملاقة واهمها السوق الاوربية المشتركة، كذلك محاولات الولايات المتحده الامريكية للهيمنة علي الاقتصاد العالمي بما تسميه النظام الدولي الجديد. والسؤال اين السملمين من كل هذا ؟ ولماذا لايستفيدوا مما وهبهم الله من موارد ومن قوه وفي مقدمتها الدين الاسلامي الذي يدين به الجميع ويربطهم بأقوي رابطة ويساوي بينهم . وجعلهم خير امه أُخرجت للناس .

٢ - إنتاج القمح في العالم وفي العالم الاسلامي .يزرع محصول القمح في معظم أقطار العالم لما لهذا المحصول من أهمية غذائية واقتصادية، بل إن الدول المتقدمة في زراعته مثل الولايات المتحدة الامريكية توليه رعاية كبيره لما له أثر مباشر علي قطاع الزراعة ، ولاستخدامه في المعونات الغذائية للدول النامية، ولما له من أهمية خاصة في تجارة السلع الزراعية .

ولكن أهمية زراعة القمح تختلف من قطر الي آخر ومن قاره لأخري وهناك عدد قليل نسبياً يكاد يحتكر زراعة القمح وبالتالي إنتاجه وتجارته الدولية .

٢ - ١ -رقعة القمح علي النطاق الدولي : بلغت رقعة القمح علي النطاق الدولي كمتوسط للسنتين ١٩٨٧، ١٩٨٨ حوالي ٢١٩٧٣٨ الف هكتار تمثل ١٦٪ من جملة الرقعة الزراعية في العالم، وفي هذا دليل واضح علي اهمية هذا المحصول .

هذه المساحات الشاسعة تتوزع علي القارات والاقطار بنسب مختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (٢ - ١) ، ومنه يتبين مايلي

١ - قارة آسيا ، تزرع قارة آسيا مساحات بالقمح بلغت ٨٢١٥٨ الف هكتار كمتوسط للسنتين ١٩٨٧، ١٩٨٨. بما يشكل ٤ر٣٧٪ من جملة رقعة القمح في العالم ، أيضاً تمثل القمح هذه حوالي ٥ر١٩٪ من جملة الرقعة الزراعية في آسيا .

٢ - أمريكا الشمالية . تزرع امريكا الشمالية سنوياً حوالي ٣٥٣٢١ الف هكتار بالقمح، بما نسبته ١ر١٦٪ من جملة رقعة القمح في العالم، وبما نسبته ١ر١٥٪ من الرقعة الزراعية بالقارة .

٣ - اوروبا الغربية. بلغت رقعة القمح في أوروبا الغربية ١٨٠٦٢ الف هكتار تمثل ٢ر٨٪ من جملة رقعة القمح في العالم و١ر٢١٪ من الرقعة الزراعية في أوروبا الغربية .

٤ - استراليا . بلغت رقعة القمح في استراليا ٨٩٨٢ الف هكتار تمثل ١ر٤٪ من جملة رقعة القمح في العالم و٢ر١٩٪ من جملة رقعة استراليا الزراعية .

٥ - افريقيه . بلغت رقعة القمح في افريقيه ٨٢٠١ الف هكتار ، تمثل ٧ر٣٪ من رقعة القمح في العالم و٩ر٤٪ من رقعة افريقيه الزراعية .

٦ - الولايات المتحده الامريكية. بلغت رقعة القمح في الولايات المتحدة الامريكية ٢٢٠٨٥ الف هكتار تمثل ١٠٪ من رقعة القمح في العالم و٧ر١١٪ من رقعتها الزراعية .

٧ - روسيا. بلغت رقعة القمح في روسيا ٤٧٣٧١ الف هكتار ، تمثل ٦ر٢١٪ من رقعة القمح في العالم و٨ر٢٠٪ من الرقعة الزراعية في روسيا .

٨ - كندا. بلغت رقعة القمح في كندا، ١٣٢٣٦ الف هكتار، تمثل ٦٪ من رقعة القمح في العالم و٩ر٢٨٪ من الرقعة الزراعية في كندا.

٩ - الارجنتين. بلغت رقعة القمح في الارجنتين ٤٦٢٨ الف هكتار ، تمثل ١ر٢٪ من رقعة القمح في العالم و٨ر١٧٪ من الرقعة الزراعية في الارجنتين .

١٠ - فرنسا. بلغت رقعة القمح في فرنسا ٤٨٧٨ الف هكتار ، تمثل ٢ر٢٪ من رقعة القمح في العالم و٧ر٢٦٪ من الرقعة الزراعية في فرنسا.

١١ - تركيا. بلغت رقعة القمح في تركيا ٩٣٥٢ الف هكتار ، تمثل ٢ر٤٪ من رقعة القمح الزراعية في العالم و٨ر٣٧ ٪ من الرقعة الزراعية في تركيا.

١٢ - باكستان. بلغت رقعة القمح في باكستان ٣١٦٧ الف هكتار ، تمثل ٤ر١٪ من الرقعة الزراعية للقمح في العالم و٥ر١٥٪ من الرقعة الزراعية في باكستان .

١٣ - إيران . بلغت رقعة القمح في إيران ٦٥١٦ الف هكتار ، تمثل ٣٪ من الرقعة المزروعة بالقمح في العالم و٢ر٤٦٪ من الرقعة الزراعية الايرانية .

١٤ - الهند. بلغت رقعة القمح في الهند ٢٣٠٩٧ الف هكتار ، تمثل ٥ر١٠٪ من الرقعة المزروعة بالقمح في العالم و٩ر١٣٪ من الرقعة الزراعية الهندية .